النُّظُمُ الإقتِصادِيَّةُ

دِراسةٌ تحليلِيَة

د.اسامه دويدار

النُظم الإقتصادية
دراسة تحليلية

د. اسامه دويدار

تقديم

خَلق الله الكون بأمره وبحكمته، فلم يجعل في الأمر إلا أمره، ولم يكن في القول إلا قوله، و لا خير في كونه إلا خيره بالسير في طريقه الذي ارتضاه لعباده، فما وجد المرء من خير فهو بأمر الله، وما رأى من حق إلا بأمر الله، والأمر لله الذي جعل للإنسان نظام متكامل يسير عليه في كونه بأمره..

قد شُرّع في تعاليمه المبينة في قوله تعالى (إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً * إِذَا مَسَّهُ

الشَّرُّ جَزُوعاً * وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعاً * إِلَّا الْمُصَلِّينَ * الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ * وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ * لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ *)[1] ، فزاد العصيان وغُيِّرت الأنظمة الإلهية، فكان ما كان.. ولابد للعودة إلى ما كان من الهدى.

[1] سورة الإنسان : الآيات ١٩ ـ ٢٠

الفهرس

مقدمة	7
الأنظمة الاقتصادية	12
النظام الرأسمالي	14
الكساد العظيم	25
النظرية الكينزية وإصلاح الرأسمالية	33
ظهور دور الدولة في الإقتصاد	44
الشيوعية	48
النظام الاشتراكي	54
الاقتصاد المختلط	63
أزمة النمور الآسيوية	68
الأزمة المالية العالمية 2008.	73

النظام الاقتصادي الإسلامي.....	80
المنهج الإسلامي.....	87
عوامل الإنتاج في الإسلام.....	99
دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي.....	101
القواعد الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي	104
خاتمة "العالم إلى أين ؟.....	109

المقدمة

قامت فلسفة الحياة على طبيعة الإنسان الذي جعله الله سبحانه وتعالى خليفة في الأرض، وسخر له فيها كل شيء بأمره، فقال تعالى : (وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ)[2]..

و لطالما كان هدف الإنسان أن يحيا حياة كريمة منذ العصور الأولى ، فكان بغريزته يبحث عن احتياجاته الأساسية

---

[2] سورة الجاثية : الآية ١٣

فيما حوله، حيث أنّه اجتماعي الطبع بفطرته، وسبحان الله القائل في كتابه الكريم (وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا)[3]، ولذا كان لابد من نظام إلهي يحيط بكينونة الإنسان الحقيقية ويوجهها للحكمة الأزلية من الخلق وهي عبادة الله سبحانه وتعالى .

[3] سورة الحجرات : الآية ١٣

وقد جعل الله سبحانه وتعالى في التشريعات السماوية ما يهذّب الطباع ويوجّه النفس لما فيه الخير في كل وقت، ولكن الانحياد والبعد عن الدين جعل الكل يتخبط ولا يدرك الطريق القويم، فأصبحنا في هذه الحياة، نرى الكثير من الأشياء، تثير تساؤلات عديدة في كل شيء ، لِما نراه من ظُلمٍ و جور .. من قهر وعصيان وشرور.. اشتد وامتد وظلّ مستبد.

ولم يتضح للإنسان سيره في مسيرة حياته تحت ظل أنظمة وضعية روّجوا لها وغرقوا بها.. فضلّوا عن طريق النجاة، فهو إما يترك الحبل على غاربه فيسرح

وإما يشدّه فينقطع، ويبقى النظام الإسلامي وسطاً بين كل ذلك، إذ أنه يعامل الإنسان ككيان متكامل، متحد الأجزاء سواء أكان اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً أو غيره، ولهذا كان الشمول والإصلاح ولهذا كان التميز والنجاح.

والنظم الإقتصادية هي أساليب متعددة لإدارة الأنشطة البشرية المالية والخدمية، تهدف إلى تخفيف العبء الناتج من تزايد الاحتياجات في ظل ندرة الموارد أو عدم القدرة على الاستفادة منها بالشكل المناسب، ولذا فقد كانت النظم الاقتصادية تمر عبر العصور بمراحل شتى بحسب

ظروف العصر ومتطلباته، فكان نظام الرَّق والنظام الإقطاعي الارستقراطي، الذي لم يلبث وانتهى بأزمات وثورات وتناحر بين معتنقيه ومعارضيه، ولا غرابة في ذلك فمن وضعها لا يعلم ما بنفسه فكيف يضع لغيره نظاماً متكاملاً، ولم تكن هناك ضوابط عادلة ملزمة، بل كانت تحرض ضمنياً على المادية والجشع والبخل، فكان من ذلك تركّز المال في أيادي محددة وتكوّنت طبقتين في المجتمع، الطبقة السيادية الغنية والطبقة الكادحة الفقيرة والفجوة بينهما كبيرة جداً جداً.

الأنظمه الاقتصاديه

النظم الإقتصادية..دراسة تحليلية د. اسامه دويدار

الأنظمة الاقتصادية

إن النظم السائدة في العالم هي الأنظمة الثلاثة: النظام الإسلامي و النظام الرأسمالي والنظام الإشتراكي، ولكل منها ظروفه التي نشأ فيها وقواعده ونظرياته التي ساندته للانتشار والتوسع، ومن المؤكد أن بينها اختلافات جوهرية في أساليب معالجة المشاكل الإقتصادية.

النظام الرأسمالي

كان بداية ظهور الرأسمالية في أوروبا منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي، بدءاً بالدعوة إلى الحرية وإنشاء القوميات اللادينية بعيداً عن سيطرة الكنيسة، فظهر المذهب الحر وهو فكر علماني تُفصَل فيه الأمور كلها عن الدين ليعيش من دون قيمٍ ولا مبادئ تشريعية سماوية، فهم يرون أنّ حب المال وامتلاكه غريزة طبيعية ، كما يسمون

أنفسهم (الطبيعيين)، إذ يرى فيه البعض أن طبيعة ميلوهم لحب التملك للمال والرغبة في السيطرة هو أمر طبيعي !

ويقول أحد المفكرين الرأسماليين "جون لوك" الذي صاغ النظرية الطبيعية الحرة حيث يقول عن الملكية الفردية (وهذه الملكية حق من حقوق الطبيعة وغريزة تنشأ مع نشأة الإنسان، فليس لأحد أن يعارض هذه الغريزة).

وقد ظهرت فكرة الرأسمالية بعد الظلم والاستبداد الذي كان من الاقطاعيين والطبقة الارستقراطية التي حجزت جميع الأموال والثروات والخيرات عن عامة

الناس بين يديها، وانتشر الفقر والجوع والجهل، فثار الناس وتعالت أصوات الدعاة إلى تقديس حرية الملكية الفردية الكاملة ، وعدم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، و كان ذلك رداً لتحيز الحكومة

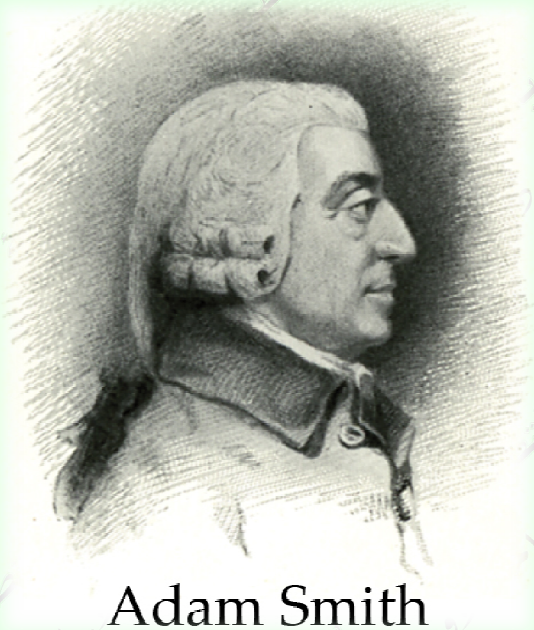

Adam Smith

المَلَكيـة علـى كـل شـيء وعـدم تـرك أي شيء لعامة الشعب، فمهما عملوا وكدحوا لـيس لهـم مـن الأمـر شـيء وكـل الأراضـي والأمـــلاك تُســـجّل باســـم الطبقـــات الارستقراطية والملوك .

يقوم هذا النظام الإقتصادي على مبادئ الحريـة الفكريـة والملكيـة الماليـة الفرديـة الخاصـة فـي الإنتـاج والمنافسـة وإدارة الإيرادات والمصروفات، فحافز الربح هو الهدف الأساسي في تكوينه، هو مبدأ مادي بحـت، ذو فلسـفة اجتماعيـة و سياسـية للتنميـة الماليـة بحيـث يـتم تقسـيم العمـل وترتيب الموارد دون الحاجة للدولـة، كمـا

يحق للمُلاك أن يديروا أموالهم باستثمارها أو حفظها.

كان من أهم أسس الرأسمالية تقديس الملكية الفردية دون أدنى اهتمام بالغير والذي نادى بها "آدم سميث" أبو الرأسمالية الذي اشتهرت مقولته (دعه يعمل دعه يمر) فأصبح الإستغلال من أول ما يميزها، وحماية الثروة بأي طريقة ، وتوفير قوانين لازمة لنموها بعدم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية.

وأدى ذلك إلى ازدياد المنافسة والمزاحمة في الأسواق والكثير من الإنتاج وعدم استقرار الأسعار لترويج البضائع

وبيعها، وفق نظام الطلب و العرض فكلما قلّت كمية المنتج زاد الطلب عليه وارتفعت قيمة سعره، وجهاز الأثمان هنا يحدده المنتج كيفما يريد.

وهذا يعني التلاعب في استقرار الأسواق، فالتنافس يصل إما لدرجة احتكار البضائع أو اغراق السوق بها، وفي كل الحالات هناك رابح على حساب آخر خاسر.

فاتخذت الرأسمالية أشكالاً عديدة من أهمها الرأسمالية التجارية التي تعتمد على وجود وسيط ، والرأسمالية الصناعية التي

ساعد انتشارها على تقدم الصناعة والفصل ما بين العامل ورأس المال.

كما ظهر أيضا نظام الاحتكار الذي يعني اتفاق الشركات الكبرى على اقتسام السوق العالمية فيما بينهم .

وازدهرت الرأسمالية في إنجلترا وفرنسا وألمانيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ومعظم بلدان العالم الغربي .

لقد قامت الرأسمالية في الأساس على أفكار المذهب الحر و المذهب الكلاسيكي الذي يدعو إلى تقديس الملكية الفردية، وبالتالي فإنه لا يهتم بالأخلاق إلا ما كان

منها يكمل مصالحه ومنفعته منها بكسب المزيد من الأرباح، ولهذا فقد كانت تدعو للإباحية و التحرر من سلطة الكنيسة ومن الأديان بمجملها لما فيها من أخلاق .

ومما يعيب الرأسمالية كذلك، الإبتزاز الذي تتعرض له الأيدي العاملة باعتبارها سلعة خاضعة للعرض والطلب، مما يهدد بالإستغناء عنها أو استبدالها في حالة وجود أيدي عاملة أقل سعراً، وهذا سبب مشاكل كبيرة جداً على رأسها تفشي البطالة خصوصاً مع تطور الصناعة.

وتطاول الكل على حقوق الغير بحثا عن مواد أولية جديدة لفتح أسواق جديدة،

وكان ذلك مدعاة لاستعمار الأوطان واستعباد الشعوب، وتكررت الحروب وزاد التدمير.

وفي ظل التنافس في الإنتاج وعدم وجود أسواق جديدة، فإنهم يفضلون حرق البضائع الفائضة أو رميها في البحر على أن ينخفض السعر لكثرة العرض، كما أنهم وضعوا ميزانية كبيرة للإعلان عن كل المنتجات والكماليات هدفاً لتسويق أكبر وربح أكثر.

ساءت الأخلاق فكثرت الأطماع والأهواء والهوس بالأرباح واكتناز المال، وانتشر الربا الذي تميز به النظام

الرأسمالي، وبدأ التجار يحتكرون البضائح حتى إذا ما اشتدت حاجة الناس لها باعوها بسعر أعلى مما هي عليه .

وهنا تختل المنظومة الأسرية أيضا، فالعائلة كلها تعمل لتوفير لقمة العيش، وترى التشتت في المجتمع والتخبط بسبب السعي وراء المال وجعله الهدف الأساسي للحياة، فأصبح القوي يأكل الضعيف بسبب

المنافسات القوية والذي أدى إلى صدع كبير في سلسلة تطور المجتمعات كما أدى إلى الإفلاس.

وبعد حصول الكساد الاقتصادي واحتجاج الناس ومطالبتهم بالحقوق المهضومة كبشر عاملين لا يجدون لقمة العيش التي تكفيهم حدثت الثورات والنزاعات والخراب ، وكان الناس ينادون بالعدل والمطالبة فيه وظهرت الحركات والنظريات والأفكار المضادة لفكرة النظام الرأسمالي.

الكساد العظيم

الكساد العظيم

الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى 1929م و نظرية كينز

ومع سقوط سوق الأسهم الأمريكية في أكتوبر عام 1929 م، كانت بداية الأزمة الاقتصادية خلال الثلاثينيات وبداية الأربعينيات، وهي من أشهر الأزمات في القرن العشرين، والذي كان تأثيرها ممتداً هادماً لكل الدول الغنية والفقيرة، حتى تدنّت التجارة العالمية ما بين النصف

والثلثين مع تدني متوسط الدخل الفردي والعائدات من الضرائب والأسعار والأرباح.

كانت المناطق المعتمدة على قطاع الصناعات الأساسية هي الأكثر تضرراً؛ كالزراعة والتعدين بسبب انعدام فرص العمل البديلة، وقلة الطلب على المواد الأساسية، فقد تأثرت أيضاً المدن التي تعتمد على الصناعات الثقيلة والحديثة مما أدى ذلك إلى توقف أعمال البناء في معظم الدول، وتوقفت المصانع عن الانتاج، ولم تستثني هذه الأزمة المزارعين الذين تأثروا أيضاً بتدني أسعار المحاصيل

الزراعية بحوالي 60%، وانتشر الفقر الشديد والجوع والقحط، أدى ذلك إلى إصابة أكثر من خُمس عدد الأطفال بسوء التغذية، وقد سُجِّل في دائرة الصحة بنيويورك.

إن من أهم أسباب تلك الأزمة هو رفض نظام الاقتصاد الحر، الذي يعطي الحرية لأصحاب رؤوس الأموال و الأعمال في الاستثمار والإنتاج كماً ونوعاً دون تدخل الدولة في أيٍّ من تلك الأنشطة الاقتصادية فيتقلص دورها في المراقبة والتوجيه، ويزداد التنافس، ويزيد الانتاج الذي يحتاج إلى أسواق للترويج

والتصريف، وهذا يؤدي إلى أزمة حتمية في ظل فقدان الرقابة التي تنظم العلاقة بين العرض والطلب.

ومن أسباب الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية اختلال الإستقرار في الحالة الاقتصادية وسياسة كثافة الإنتاج لتغطية مطالب وحاجة الأسواق العالمية خلال الحرب العالمية الأولى بسبب انقطاع المصانع في بعض الدول الأوروبية بعد نقلها إلى الإنتاج الحربي، ورجوع الكثير من الدول إلى الإنتاج بعد انقضاء الحرب وعدم الحاجة إلى البضائع الأمريكية، فتجمعت البضائع في الولايات المتحدة

وتكومّت الديون وأفلست المصانع، وانتشرت البطالة مما أدى إلى ضعف القوة الشرائية واشتداد المشاكل الاجتماعية خاصة الأخلاقية منها.

كما أن تأخر الدول الأوروبية في تسديد الديون الملزمة بها للولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى اختلال الثقة بين المستثمرين الأمريكيين والأجانب في الخزينة الأمريكية، وقد ظهر أثر ذلك على بورصة "وول ستريت" عندما أقبل المساهمون في الشركات الكبرى على عرض أسهمها للبيع بكثافة، فتدنت أسعار الأسهم بشكل حاد جداً.

ويعود أصل الأزمة إلى انضمام السفينة البخارية والسكك الحديدية والبرقية "التلغراف" كانتقالات كبرى في اقتصاد العالم المركزي مع العولمة الاقتصادية التي أتاحت حرية سريان رؤوس الأموال والهجرة، وسيطرة الدول الغنية وفرضها على قواعد التداول الخاصة بها، فصعدت الولايات المتحدة سريعاً، واحتلت استراليا والأرجنتين المرتبة العليا في الاقتصاد العالمي، وهاجرت رؤوس الأموال إلى العالم الجديد فأدى ذلك إلى سرعة نهضة المحيط العالمي والإيمان في التجارة المفتوحة وفي اقتصاديات السوق الحرة.

وخلال مجرد ثلاث سنوات من عام 1929م حتى عام 1932م انخفضت التجارة العالمية بمقدار 70% من منطلق القيمة وبمقدار 25% من المنطلق الواقعي. وتدّنت الأسعار في التجارة العالمية ، وارتفعت القيود التجارية في كل العالم.

النظرية الكينزية و إصلاح الرأسمالية

تحدث "لورد كينز" ـ مؤسس النظرية التي عُرفت باسمه ضمن كتابه (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود) الذي قام بنشره سنة 1936م، عن تحقيق التشغيل الكامل للقوة العاملة في المجتمع الرأسمالي، وأهمية تدخل الدولة في الاقتصاد حتى يصبح كاملاً لتدارك فترات الركود الاقتصادي التي قد يمر بها أي نظام حديث له علاقاته المتضامنة بين

الاقتصاديات العالمية، فكلما ازداد مستوى التطور الاقتصادي كلما ازدادت إمكانية حدوث الأزمات الاقتصادية.

فالركود هو انخفاض في معدلات نمو الناتج وتقليص حجم الاستثمار وزيادة الاكتناز والإدخار مما يؤدي لزيادة حجم البطالة.. وعندما أصبحت المدرسة الكلاسيكية غير قادرة على إيجاد وسائل

جديدة للتخلص من الركود، ظهرت الأفكار الكنزية في مرحلة الكساد الكبير عام (1929 - 1933) م، والتي ركزت على تدخل الدولة للحفاظ على التوازن التلقائي في الاقتصاد الوطني الذي يتوقف على مستوى الانفاق الكلي الناتج.

كما ركزت هذه النظرية على ضرورة تحسين ظروف العمّال وزيادة حجم الاستهلاك الكلي عن طريق تزايد حجم الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية.

وبشكل عام فإن الزيادة الأولية في حجم الإنفاق الكلي سوف تُضاعِف الدخل القومي بشكل متكرر لتفادي أي ركود

يكون سببه عدم توفر مصادر التمويل سواء كانت ضرائب أو قروض، إذ إنّ من أسباب الركود "لكينز" تقلص حجم الإنفاق الحكومي وحجم الاستثمار الخاص لارتفاع سعر الفائدة مقارنة بالأرباح، وكذلك تراجع حجم التمويل للقطاع الخاص بعد تقييد حجم التسليف إلى الناتج الوطني.

وهكذا اتفقت الدول على العودة إلى نظام القاعدة الذهبية مع بعض التعديل وذلك بعد انتهاء الحرب وتم انعقاد مؤتمر "جنوة" عام 1922م ، ولكنها جعلت استعمال الذهب محصوراً فقط في التجارة الخارجية بعد أن حددت وزناً كحد أدنى،

فمن أراد من الأفراد الحصول على الذهب من المصرف المركزي أصبح لزاماً عليه أن يبدل قيمة الحد الأدنى – وهو سبيكة ذهبية بوزن معين – يساوي وزن 12 كيلوغراماً في فرنسا مثلاً وسعرها 215 ألف فرنك، وتعتبر كمية كبيرة على الأفراد في المتوسط.

ولكن هذه المحاولة لم تستمر طويلاً بسبب الأزمة العالمية الكبرى سنة 1929م حين سقطت أسعار الأسهم وحدث إقبال شديد على الأوراق النقدية سبب ضغطاً على تبديلها بالذهب، الأمر الذي جعل دول العالم تتفق على تبديل الذهب بنقودها

الورقية وأقرت التداول الإلزامي بدون تبديل بالذهب، وأول من قام بتنفيذ ذلك بريطانيا سنة 1931 م، وأميركا سنة 1933 م، وفرنسا سنة 1936 م وتبعتها الدول الأخرى، واستمر التعامل النقدي متزعزعاً حتى نهاية الحرب العالمية الثانية في 1944م، فاتفق عدد من الدول على عقد مؤتمر "بريتون وودز" في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي كان من أبرز قراراته إلزام الدول الأعضاء بإعادة ربط نقدها بالذهب وتحديد وزن معين منه لعُملتها النقدية ولكن بدون حرية تبديل الذهب للأفراد أو لأية هيئة كانت تطلبه من المصرف المركزي مقابل الأوراق النقدية.

إلا أنّ الـدولار وحـده أُعِيـد تبديلـه بالذهب بالنسبة للأرصدة الخارجية وذلك لخـروج الولايـات المتحـدة بعـد الحـرب العالمية الثانية وهي تمتلك 25 مليـاراً أي حوالي ثُلثَي ذهب العالم الذي يقدر في ذلك الوقـت بـــ 38 مليـار دولار، الأمـر الـذي

ساعد أمريكا على فرض سيطرتها وهيمنتها السياسية والاقتصادية على العالم، فأصبحت الدول غير ملزمة بالاحتفاظ بكامل أرصدتها النقدية بالذهب، بل بأوراق نقدية صادرة من الولايات المتحدة وتلتزم أمريكا بتبديل الدولارات ذهباً عند الطلب، مما جعل الدول التي تحتفظ بأرصدة ورقية أمريكية تحاول الحفاظ على علاقات وطيدة مع أمريكا لتضمن ثبات سعر تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب، الذي حددته بواقع 35 دولاراً للأونصة.

وقد سمي نظام "بريتون وودز" بنظام الصرف بالذهب؛ لأنه أقر الاحتفاظ بنقد ورقي قابل للتبديل بالذهب، واشترط على الدول الأعضاء تثبيت سعر الصرف لنقدها بسياسات معينة، ووافق المؤتمر بالتغيرات لهذا السعر في حدود 1% وإلا تدخلت الدول لإعادته.

وعلى هذا تقرر إنشاء منظمتين دوليتين؛ منظمة صندوق النقد الدولي، ومنظمة البنك الدولي للإنشاء والتعمير. حيث كانت تعمل الأولى على تحقيق ثبات أسعار الصرف وجعل موارد الصندوق في متناول الأعضاء بنسبة مخصصة

لمساعدتها على تخطي الاختلال في المدفوعات بأسرع ما يمكن، وهو تحت الهيمنة الامريكية التي لها الحصة الأكبر من رأس المال فيه، أما الثانية فهي خاصة لأعضاء الصندوق حيث تعمل على إعادة بناء ما دمرته الحرب ومساعدة الدول المتخلفة اقتصادياً وتقديم القروض والضمانات لهم، وأيضاً الهيمنة الأمريكية متحققة فيه..!

وقد استمرت قرارات مؤتمر "بريتون وودز" الذي أقر بنظام الصرف بالذهب حتى تم إلغاؤه نهائياً بقرار أمريكا الشهير في آب1971 م الذي ألغى قابلية الدولار

للتحويل إلى الذهب، وأصبح النقد أي مادة تصبح بفضل القانون وسيلة عامة للتبادل المالي بغض النظر عن شكلها ونوعها، واستُخدمت الأوراق النقدية الإلزامية لتتبع اقتصاديات وسياسات الدولة المتبعة.

ظهور دور الدولة في الاقتصاد

بعد الكساد الكبير عام 1929م أصبحت الدول المتسلطة تشعر بالتهديد أمام الوعي الممتد في الطبقات الكادحة والشعوب المستعمرة، فبدأت تخضع سياساتها للضوابط الاقتصادية لتكسب القوى العاملة لمواجهة المد الفكري الاشتراكي والشيوعي، وتبنت أفكار "جون ماينارد

كينز" الذي كان يدعو إلى ضرورة تدخل جهاز الدولة لتحقيق مطامح العمال في التشغيل والرعاية بشتى جوانبها اجتماعياً وصحياً وتعليمياً، وحدثت تسوية تاريخية بين رأس المال والعمل بسبب انقسام القوى الإجتماعية على الصعيد الدولي إلى ثلاثة مشاريع متوازنة؛ هي: مشروع دولة الرفاه في الدول الرأسمالية الغربية الذي ارتكز على الأداء الاقتصادي الكينزي عبر عدالة توزيع الدخل وأدى إلى تضخم ميزانية الدولة لارتفاع نفقاتها، والآخر كان المشروع الاشتراكي الذي قام بعد انتصار الاتحاد السوفيتي في الحرب واندلاع الثورة الصينية وخلق وسطاً

مناسباً ملائماً للنضال السياسي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال التحدي الذي فرضه الانتاج الاشتراكي على رأس المال فقبل مرغماً بالتسوية التاريخية مع الطبقة الكادحة والذي كان نتيجة المنافسة السياسية بين الشرق والغرب.

وأما المشروع الثالث فهو مشروع (باندونغ للتنمية) في بلدان الجنوب، بعد حركات التحرر الوطني في العالم الثالث التي استغلت ظروف الحرب العالمية الثانية ومساهمة شعوبها فيها من أجل المطالبة بالاستقلال، واستغلال التنافس بين الشرق والغرب لتشجيع استقلالها

وشـــروط تنميتهـــا، وقـــد لعبـــت الأفكـــار الكينزيـــة دوراً هامـــاً فـــي ترتيـــب ميزانيـــة الشعوب لخدمـة عجلـة التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـــة إلا أن الاســـتبداد مـــن قبـــل الحكّـام جعلهـم يميلـون لخدمـة مصـالحهم أكثر من خدمة شعوبهم.

الشيوعية

لقد نشأت النظرية الشيوعية في أواخر القرن الثامن عشر ضمن الفكر الاشتراكي كنظرية تبنّت قضية التنظيم السياسي والمجتمعي، و ركزت على الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج في الاقتصاد لتنهي الطبقية الاجتماعية - بحسب ما يدّعي منظّريها- ، ولتَغيّر مجتمعي يؤدي لانتفاء الحاجة للمال ومنظومة الدولة،

ويعتبر كارل ماركس (1818-1883) م الفيلسوف الألماني الأب الروحي للنظرية الشيوعية.

غالباً ما يتم الخلط بين الشيوعية والاشتراكية في الخطاب السياسي العام، لكن النظرية الماركسية تؤكد أن

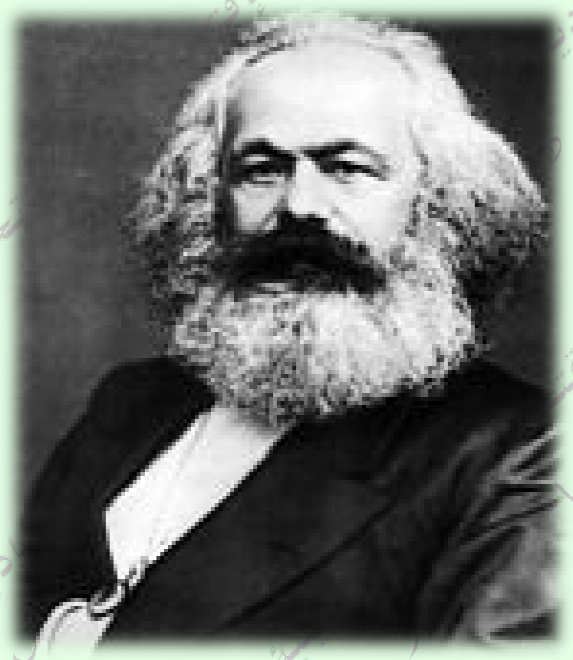

كارل ماركس

الاشتراكية ماهي إلا مرحلة انتقالية في الطريق إلى الشيوعية، التي تعتبر نظرية اجتماعية وحركة سياسية تهدف إلى السيطرة على المجتمع وقدراته لصالح الأفراد بالتساوي، ويعتبرفلاديمير لينين أهم من تعمق في النظرية الشيوعية وأسهم في الكتابات والتطبيق فيها، كما ذكرت روزا لكسمبورغ (1871-1919) كفيلسوفة ومنظّرة نشطت حتى تم اغتيالها.

يرى "ماركس" أن التحول للشيوعية مرحلة حتمية في تاريخ البشرية بعد مرحلة الاشتراكية التي قامت على أنقاض

المرحلة اللاقومية، وأنّ تحول الربح التنافسي للربح الاحتكاري سيؤدي إلى ثورات كبيرة تفرض النظم الاشتراكية التي تقضي على الملكية الخاصة ويتقاضى كل فرد بحسب عمله، وهكذا تأتي الشيوعية كتطور تاريخي للاشتراكية، حيث تزول الدولة تلقائياً وتتلاشى فلا يبقى لها وجود.

يصف كل من كارل ماركس وفريدريك إنجلز التاريخ بأنه صراع بين طبقات المجتمع، ومثّلت أفكارهما الشيوعية كحركة ثورية من الممكن أن تحدث في العالم كله، وكانت الرأسمالية تتحكم بصورة غير عادلة في سير عجلة

الاقتصاد، وهذا ما أوضحه في ورقته المُعنوَنة (بنظرية قيمة العمل) التي تحدث فيها عن كيفية استغلال الطبقة الكادحة ويرى فيها ظلما بحق العامل، وأن هناك خللاً في تطبيق العدالة بين ما يجنيه العامل

فلاديمير لينين

من راتب مقطوع وبين الربح الفاحش الذي يجنيه أرباب الأعمال، وكان ماركس متفائلاً جداً بالنظرية التي ستجعل العمّال يسعون إلى قمع أرباب الأعمال وعزلهم من معادلة الربح، واستناداً إلى النظرية فإن العالم الرأسمالي سيتحول إلى الاشتراكي الذي سيصل في النهاية إلى الشيوعية، والتي لم تزل عبارة عن نظرية مكتوبة، ولم يتطرق ماركس إلى أسس التنظيم أو الأحزاب حتى ذلك الوقت.

النِظَامُ الإِشتِرَاكِي

جاء النظام الإشتراكي كحل لأزمة الدول التي اتخذت النظام الرأسمالي منهجاً لها، وازداد تأثير الفكر الشيوعي مع ازدياد حدة الأزمة الإقتصادية العظمى، والتي اكتسحت المجتمعات الرأسمالية خلال الفترة 1929 - 1933م .

وهو نظام تتبنى مبادئه التنمية الشاملة للدولة، والتي تكون الحكومات هي المسيطر الأول والأخير على كل الممتلكات، وتتحدث باسم الشعب في محاولة لمناهضة أخطبوط الرأسمالية الذي أنهك طبقات المجتمع الكادحة، فأطلقت العبارات الرنانة للدعوة إلى الحقوق والمساواة، وتوفير فرص عمل للمواطنين، فانخدع الشعب المتهالك بقليل من الأمل وظن الناس أن الأمور ستحل أخيرا.

فالإشتراكية خلاف ما تقتضيه الرأسمالية وتعاكسها في مبادئها، وقد

مرت بمرحلتين في نشأتها، الأولى هي الاشتراكية المثالية منذ عهد أفلاطون والمدينة الفاضلة التي ظل يبحث عنها ويحلم أن يعيش الناس فيها سواسية، ثم المرحلة الثانية وهي الاشتراكية العلمية من خلال عصر كارل ماركس والذي برز في التحدث والتخطيط للماركسية الاشتراكية الشيوعية التي هي الجانب المتطرف منها،و سمي النظام باسمه (الماركسية الاشتراكية) وسادت فكرة الاشتراكية في كثير من البلدان ، وساعده في ذلك الإضطهاد الكبير الذي عانته طبقة العمال في الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر.

وكما هو الأمر في الرأسمالية فإن النظام الإشتراكي يفصل الدين عن الاقتصاد وينظر للمال بنظرة حيادية لا تقل شأناً عن الأولى، فمن كان في الرأسمالي أصبح يحكم في الاشتراكية، ولكن الناس غافلون عن ذلك كله، فظنوا أنهم لمجرد وجود نظامٍ جديد وطريقة عيشٍ جديدة يفلحون، و يجدون الهناء والسعادة والرخاء.

ويقوم مبدأ النظام الاشتراكي على ضرورة الملكية العامة لوسائل الإنتاج ومنع الأفراد من ذلك، ويتحكم في ذلك الجهاز المركزي للتخطيط الذي يقوم

بوضع خطة شاملة محددة بزمن ويسعى لتوفير العمل والسلع وتوزيع الربح ، فتمتلك الحكومات جميع وسائل الانتاج والشركات وتقوم بتوزيع القوى العاملة فيها، ويكون المردود المادي للجميع على حسب الجهد والعمل، بما يلزم لإشباع الحاجات العامة وتوفير الخدمات كالصحة والتعليم وغيرهما مجانا للجميع ، مع إلغاء حافز الربح، فلا يصبح النشاط الإقتصادي لتحقيق الربح بل استبدل بالشعور القومي والوطني والمشاركة في اشباع حاجات المجتمع.

وانهار النظام الاشتراكي بعد أن قام على أنقاض النظام الرأسمالي، لما انبهر الجميع بالمبادئ الفضفاضة التي انطوت تحته مشاكل كثيرة قاتلة جعلت من الدول الاشتراكية تتحول إلى مجتمعات رأسمالية بعد ذلك، وكان من أبرز هذه العيوب ما تضمنه مبدأ المساواة القسرية التي أدت إلى المركزية الشديدة وتركز السلطة في يد الحكومات التي تتدخل في التخطيط لكل شيء، ولم تترك مساحة واسعة للافراد باختيار نمط حياتهم ودنياهم، فقتلت الإبداع وروح المنافسة والتحدي.

وكـان مـن شـأن التخطـيط المركـزي والمتعمق في كل التفاصيل أن يعيق اتخاذ القـرارات المهمـة بالسـرعة اللازمـة، وبالتالي سوء استغلال الفرص، فضلا عن ذلـك تضـخم الجهـاز المركـزي، للتخطـيط بحاجتـه للمزيـد مـن المـوظفين والمـراقبين

لتغطية عملية جمع البيانات وحصرها، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وعرقلة الإجراءات والتسيب والفساد.

في الجانب الآخر فإن الاشتراكية لم تحقق العدالة في توزيع الموارد والخدمات كما ادعت في مبادئها، ففائض الأرباح يذهب للدولة ولم يعد للطبقة العاملة.. تحت مبدأ كلّ حسب طاقته يعمل.. ولكل حسب حاجته يأخذ..، فهذا ينسف كل مبادئ العدالة الاجتماعية، وفي ظل غياب نظام الحافز الربحي سبب ذلك إحباط عام وإهمال في جودة الإنتاجية وعدم تطور

آلاتـه، فلـم يعـدهناك دافـع مهـم لمـا ينتجـه الفرد طالما أنه يستلم أجراً محدداً.

وهكذا سقط النظـام الاشتراكي بانـهيـار مؤسساته في كثير من البلدان؛ مثل بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ورومانيـا، وحتـى الاتحـاد السـوفيتي نفسـه، النـد الاشـتراكي المواجـه للنـد الرأسـمالي فـي العـالم، سـقط وتفكك إلى خمسة عشر دولـة علـى رأسـهم جمهورية روسيا.

الإقتصاد المختلط

إنّ أي نظام اقتصادي سياسي بشكل عام لا يستطيع البقاء صامداً إلا إذا كان مرناً يسع كل الظروف المتحولة، وهذا ما افتقدته الأنظمة الوضعية، فبعد الإنهيار الكبير في أسس الأنظمة الوضعية وما خلّفته من دمار في النسيج الإجتماعي لقصور نظرتها للإنسان ككيان مستقل .

ففي الرأسمالية تكدست الأموال في أيدي مجموعة من ملاك الأموال وأصبحوا في غنى دائم، بينما الطبقة الكادحة في فقر مستمر، وفي الجانب الآخر تكدست الأموال في الإشتراكية بيد الدولة ولم ينفع المردود الربحي الطبقة الكادحة أيضا، والتي أعلنوا في بادئ الأمر بوعود تخليصها مما اقترفته النظم السابقة، وفي كلا النظامين ساءت الأخلاق عامة فمن استغلال القوي للضعيف إلى الإتكالية والإحباط وضعف الإنتاجية بشكل عام.

ولذلك فقد انتهجت آلية لدمج خصائص النظام الاشتراكي والرأسمالي في نظام

واحد، بين نظام السوق الحر وبين النظام المخطط، ليصبح نظاما مختلطا يجمع ما بينهما في محاولة لتلافي العيوب القاتلة في كليهما من فساد واحتكار واستغلال واتكالية، فكان هناك النظام المختلط موجها لحرية الملكية الخاصة الفردية والملكية العامة الدولية.

ولا يعتبر النظام الإقتصادي المختلط نظاما مفردا أو جديداً، إلا أنه يحمل روح التجديد لما سبقه، فهو عقلاني في نظرته، ويتجه إلى التطور التقني والتكنولوجي الحديث بنسق متسارع، في حين يأخذ الاتجاه الإداري نظرته الواسعة في توزيع

المهام الإدارية لمن له الخبرة والمهارة والقدرة اللازمة وتوظيفهم في خدمة النظام.

وبالرغم من التحديات الكبيرة لما خلفته الأنظمة السابقة، إلا أن النظام المختلط سعى لإيجاد تقارب بين المصلحة العامة والخاصة وأهمية كل من الملكية العامة للدولة متمثلة في المشاريع العملاقة العامة؛ كالبنى التحتية الأساسية ومشروعات الماء والكهرباء والإنماء ، وكذلك الملكية الفردية الخاصة المتمثلة بالمشروعات الصغيرة، تحت رقابة أجهزة الدولة، فكان محافظاً على حقوق العمال

وتوفير العمل للقضاء على البطالة، مع وضع تنظيمٍ إداريٍّ للدخل والأجور، والتأمين والضمان الإجتماعي والتعويض وغيرها من الأنظمة التي تختلف من دولة إلى أخرى ومن فترة زمنية إلى أخرى.

لكنه فشل في وضع حدود واضحة تفصل بين الأدوار، وهذا من عيوبه، إضافة إلى صعوبة ضبط الأنشطة عبر الجهات المعنية بين الخاصة والحكومية مما أدى إلى استمرار الصراع بين الجهتين، وإعاقة عملهما بسبب بعض الإجراءات التعسفية، وبالتالي ضبابية الصورة المستقبلية في حالة تطوره.

أزمة النمور الآسيوية

ومنذ الستينيات، وحققت النمور الآسيوية وهي دول جنوب شرق آسيا تطوراً كبيراً للاقتصاد وعلى مدى ثلاثون عاماً، فمن أمم فقيرة مفتتة إلى قفزات صناعية واقتصادية مذهلة وصلت إلى 10% في العام.

وفي أكتوبر من عام 1997م شهدت الأسواق المالية للنمور الآسيوية انهياراً كبيراً، حيث ابتدأت الأزمة من تايلاند مع انخفاض أسعار الأسهم بشكل كبير. وقد كان من أهم أسباب هذه الأزمة انخفاض العملة الوطنية لتايلاند Bhat بالتزامن مع فشل السلطات العامة في تقليل الضغوط التضخمية لحالات العجز الخارجي الواسع، كما أن ضعف الإشراف والرقابة الحكومية أدى إلى تزايد الشكوك السياسية حول الحكومة ومدى قدرتها على الإصلاح.

وازدادت الأزمة أكثر مع التطورات الخارجية كانخفاض أسعار الفائدة للدول

الصناعية الأمر الذي أدى إلى تدفق رؤوس أموال ضخمة في تايلاند وبقية دول المنطقة، إلا أن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي أيضاً أدى إلى منافسة العملات الآسيوية في الأسواق العالمية، وسبب مشاكل متزايدة في القطاع المالي وتوسع في عمليات الانتاج وفائضاً كبيراً أوضحَ ضعف الخبرات الإدارية الاقتصادية لديهم.

لقد كانت هذه الأزمة ضربة قاضية وسببت تضاؤل في الثقة بالأنظمة الاقتصادية المالية والسياسية بعد الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية، وأدت هذه الأزمة إلى تدهور

كبير في مؤشر البورصة الأوروبية، وأصبحت روسيا مركزاً تابعاً، ولا يخفى الأثر البالغ على الدول النامية في الشرق الأوسط خاصة التي تصدّر السلع النفطية لانخفاض الطلب. أما في أفريقيا، فقد كانت جمهورية جنوب أفريقيا أكثر الدول تأثراً بالأزمة، حيث انخفضت قيمة عملتها الراند في أكتوبر 1997 بنسبة 3% مقابل الدولار، وانخفضت أسعار الأسهم فيها بنسبة 14% وتراجعت القيمة الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي بنسبة 1.75% خلال الربع الثاني من عام 1998م.

قام صندوق النقد الدولي بطرح برامج إصلاحية لحل هذه الأزمة واحتوائها، وصدّقت عليها حكومات كل من تايلاند واندونيسيا وكوريا الجنوبية، و هدفت تلك البرامج إلى الوفاء الفوري بالالتزامات الخارجية والحفاظ على التوازن المالي لمحاربة التضخم ومحاربة الاحتكارات واستعادة الثقة في الجدارة الائتمانية للقطاع المالي، و الحد من تدهور الناتج المحلي، ولهذا قامت الحكومات بتكوين هيئات متعددة ولجان متخصصة لاعادة الهيكلة وخلق آليات متجددة لتصفية الأصول، وتم غلق الكثير من المصارف والشركات.

الأزمة المالية العالمية في 2008

خلال الفترة من 2000 إلى 2003 قلّص الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة من 6.5 % إلى 1 % لتجنب ركود اقتصادي بسبب انهيار أسعار أسهم شركات التقنية عالية التكنولوجيا، وهكذا بدأت الأزمة المالية العالمية بأزمة التمويل

(القروض) في سوق الرهن العقاري الثانوي الأمريكي، وهو نظام معتمد للحصول على المساكن بتقسيط قيمتها شهرياً لآجال طويلة بفوائد ربحية تجعل الثمن النهائي عالياً جداً، على أن يقدم المشتري ضماناً هو العقار نفسه ليحصل على هذا القرض، وفي حالة عدم استطاعة المشتري السداد يتم بيع ملكية المقترض المرهونة ليستعيد تمويله.

وعندما وصلت معدلات الفائدة إلى أدنى مستوياتها في عام 2003م لحوالي 1% شجع ذلك الأفراد على الاقتراض وعليه تم توجيه الأموال نحو سوق

القروض العقارية عالية المخاطر ليتم تمويل المقترضين الأكثر فقراً والأقل وفاءً بالولايات المتحدة.

ولتقليل تلك المخاطر قامت البنوك بتجميعها مع القروض الأكثر ضماناً، وحصلت على تصنيف الامتياز لتبيعها كسندات للمستثمرين الذين قاموا برهنها للبنوك الاستثمارية ليحصلوا على تمويل جديد أعلى بكثير من قيمتها الأصلية، وبهذا تورط الجميع بهذه الأزمة من بنوك استثمارية حول العالم وشركات التأمين والمعاشات، إلى أن قام البنك الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة في بداية عام

2004م في محاولة لاستعادة استقرار الدولار أمام العملات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى زيادة الأعباء على مديني الرهن العقاري بحسب العقود التي تنص على زيادة الفوائد عند تغيرها من البنك، فشعر البعض بالعجز عن السداد.

وهكذا اشتدت الأزمة مع ضغط البنوك المموّلة على المقترضين، فأصبح الكثير في نطاق العاجزين عن السداد، وأثّر هذا على مشاريع الاستثمار العقاري الجديدة سلباً، فلم تجد العروض طلباً، وعليه بدأت البنوك في عمليات حجز المنازل واستردادها، إلى أن تضاعفت حالات الحجز في نهاية 2007م مما أدى إلى تشريد الكثيرمع الإحساس بوجود أزمة عامة، تأثرت بها أسهم وسندات شركات التمويل العقاري والبنوك التي تساهم في تمويلها وشركات التأمين أيضا مع شركات الاستثمار التي تبني الوحدات السكنية الجديدة، فأعلنت الكثير من البنوك إفلاسها

مثل إفلاس بنك الأعمال " ليمان براذرز"، وتأميم الحكومة البريطانية لبنك "نورذرن روك " لمنع انهياره، وأممت الحكومة الأمريكية أكبر مجموعة تأمين في العالم "آيه آي جي " المهددة بالإفلاس نظير منحها 85 مليار دولار، كما وضعت الحكومة الأمريكية العملاقين في مجال الرهن العقاري(فريدي ماك وفاني ماي) تحت الوصاية لإعادة هيكلتها.

وأصبح لزاماً على الحكومات التدخل السريع لإنقاذ العالم من كارثة مالية وشيكة خصوصاً مع ازدياد حدة الأزمة وانهيار البورصات العالمية، فتعهدت

الحكومة الأمريكية بتقديم 700 مليار دولار للبنوك لتخليصها من أصولها غير القابلة للبيع، وأقر البرلمان الألماني خطة للإنقاذ المالي بـ 500 مليار يورو، والبرلمان الفرنسي يقر خطة بـ 360 مليار يورو لدعم المصارف، كما أن النمسا تضخ 100 مليار يورو، وسنغافورة تضمن جميع الودائع بالبنوك والمؤسسات والبالغ قدرها 102 مليار دولار، وأما البنك المركزي الهندي فقد تقرر أن يضخ 8 مليارات دولار لمواجهة الأزمة ، وبنك اليابان المركزي يعلن أنه قد ضخ أكثر من 20 مليار دولار من السيولة في الأسواق ، وكوريا الجنوبية تضخ 130 مليار دولار .

النظام الاقتصادى الإسلامى

النظام الاقتصادي الاسلامي

لقد مرّ الوطن العربي والإسلامي بأزمات اقتصادية كثيرة لا تقل شأناً عمّا مرّت به دول العالم، فقد ساهم التخبط بين النظم الاقتصادية السابقة إلى عدم الإستقرار السياسي وتوجهات الدولة وقيادة مواردها، وذلك عندما أهملوا الشريعة الإسلامية و ضعفت العقيدة

وانحطت الأخلاق فانهار المجتمع، وأصبح فريسة سهلة لينجرف مع كل التغيرات.

وكان لابد من عودة وصحوة للأصل الثابت في الشريعة الإسلامية، حتى تنجو الدول من غرق حتمي بالحروب والمشاكل المتأصلة في كل نظام وضعي، فكما أشرنا سابقاً أن الإسلام لم يهمل أياً من جوانب كينونة الإنسان، بل جاء بتكامل تام؛ إذ أخذ جميع جوانب الحياة الإقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها، وفصّل فيها جميع الأمور اللازمة.

فمن حيث المقصد يتميز النظام الإقتصادي الإسلامي بقدرته على إشباع الحاجات الأصلية للإئتمان وتوفير مستلزمات الحياة الطيبة، فهو يمزج الاحتياج الروحي والمادي في أساس واحد هو عبادة الله سبحانه وتعالى .. وأما النظم السابقة فقد كانت تهدف إلى تحقيق أقصى إشباع مادي ممكن مع إهمال الجانب الروحي.

ومن حيث المنهج فالصبغة العقائدية الأخلاقية تهيمن عليه في كل تعاملاته الاجتماعية وتحديد أرباحه الاقتصادية وإرساء أسسه السياسية، أما النظم

السابقة فقد فشلت لأنها قامت بفصل الدين عن كل المناحي وكان الخراب من نصيبها.

ومن أهم مميزاته التشريع، فقد تميز النظام الإسلامي بالتشريعات المتكاملة من الأصول المستمدة من القرآن والسنة وما اتفق عليه علماء الأمة، واتسمت بالمرونة والمصداقية التامة، وتنوع كبير بالأساليب والوسائل الإقتصادية، والمقومات الأساسية والتي من أبرزها تحريم الربا وأكل المال بالباطل، وفي الجانب الآخر قد تحكم النظام الإسلامي في حركة السوق بمنع بعض العادات السيئة التي انتشرت

فـي الأنظمـة الوضـعية كـالغرر والخـداع والمقامرة والاحتكار والإستغلال.

و يعتبر المـال هو زينـة الحيـاة الـدنيا، والاقتصـاد قـوام المجتمعـات البشـرية مـن الناحيـة الماديـة إذ بـه يتحقـق للنـاس مـا يسعون إليه من الغذاء والمسكن والكساء، وسـائر مـا يحتـاجون إليـه مـن ضـرورات مظـاهر الحيـاة، وبـه تتقـي الأمـم مـن ريـاح الفقـر والتخلـف والضـعف، والتعـرض للامتهان والاستغلال.

ولـذا أولـى الإسـلام المـال والاقتصـاد عنايـة بالغـة، فهُمـا عصـب الحيـاة، والقـوة الماديـة ضـرورية لتكامـل القـوة التـي دعـا

لإعـدادها القـرءان الكـريم، و ورد المـال بصـريح اللفـظ سـتاً وثمـانين مـرة، وعلـى الجانب الآخر يقف الإسلام بمبادئـه حارساً للمـال مـن الغاصـبين والمسـتهترين ليبقـى وسيلة خير للانسان وسعادته في الدارين.

المنهج الإسلامي

ولأهمية النشاط الاقتصادي وأثره على المجتمعات فقد وجّهت له الشريعة الإسلامية من الاهتمام ما يناسب حجمه ودوره، بل وجعلته ركناً من أركان الإسلام المتمثل في الزكاة، مما أدى إلى ازدهار اقتصادي كبير في الدولة الاسلامية حين كانت تطبِق معايير دينها، فظهرت أول الدراسات الاقتصادية الإسلامية في القرن الثاني الهجري بينما كانت أول الدراسات الاقتصادية الوضعية في القرن الثامن عشر الميلادي..!

فالاقتصاد الإسلامي إذا مجموعة من الأصول والمبادئ التي ورد فيها نص كتاب الله وبيّنته السنة النبوية واستنبطها الفقهاء منهما وأجمعوا عليه، لتحقق مبدأ العدالة الاجتماعية ومنع الظلم وأكل أموال الناس بالباطل، وهي ليست مجرد أقوال ونصوص، بل هي نظام عملي وممارسة شاملة تطبيقية في كل مجالات الحياة لكل

زمن ومكان، فربط ثلاثة أنظمة متكاملة هي نظام الدولة السياسي ونظامها الاجتماعي ونظامها الاقتصادي ولم يُفرط في أي شيء، حيث قال الله تعالى (مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ)[4].

ويرى المنهج الإسلامي أنّ الإنسان هو أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولابد أن تبدأ منه وتنتهي به في كل مراحلها، فهو خليفة الله سبحانه في الأرض فقد قال تعالى : (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً)[5]،

---

[4] سورة الأنعام الآية 38

[5] سورة البقرة : الآية 30

ومعنى الاستخلاف هو تمكين استعمال وملكية انتفاع، ولتحقق ذلك لابد من حماية متطلباته الفطرية التي ليس لها مدخل سوى توحيد الله سبحانه وتعالى، وهو غاية الخلق في الدنيا قال الله تعالى (اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ)[6].

فإن عُرِف هذا الأصل الكلي من التوحيد والعبادة، فإن ملكية الإنسان للمال هي أمانة من الله عز وجل عليه، وعليه أن ينمّيها باتباع المنهج السليم الذي استودعه الله سبحانه وتعالى في الشريعة من خلال التوزيع العادل والتكافل، حيث

---

[6] سورة هود الآية 84

قال الله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ)[7] ، وقال تعالى : (أَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا)[8].

ولهذا فقد قام المنهج الإسلامي في الاقتصاد على ثلاثة أركان أساسية، يأتي في أولها تعدد الملكية العامة والخاصة؛ فقال الله تعالى (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً)[9] فنسب المال للإنسان، كما أقرّ القرءان الكريم التفاوت بين الناس (نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا

---

[7] سورة النحل : الآية 90

[8] سورة الأعراف : الآية 85

[9] سورة التوبة : الآية 103

بَعْضَـهُمْ فَـوْقَ بَعْـضٍ دَرَجَـاتٍ)[10]، وثانيهـا الحريـة الاقتصـادية المحـددة بالشريعة مـن خـــلال الأخـــلاق الذاتيـــة أو النصـــوص الشـرعية التـي تتكامـل مـع بـدأ العدالـة الاجتماعية وهو الركن الثالث، سواء أكـان التكافل العام حيث قال رسول الله صل الله عليـه وعلـى آلـه وسـلم: (الْمُسْـلِمُ أَخُـو الْمُسْـــلِم، لَا يَظْلِمُـــهُ، وَلَا يُسْـــلِمُهُ)[11]، أو التوازن العام الذي يقع على عاتق الدولـة لتحقيـق حـد الكفايـة والمسـتوى اللائـق للمعيشة لجميع أفراد المجتمع مسلماً كـان أو معاهداً لإشباع الحاجات الأساسية.

---

[10] سورة الزخرف : الآية 32

[11] رواه البخاري

في حين أنه أرسى قواعد هامة في التعامل المزدوج للمال بين فئات المجتمع كحماية حقوق الملكية بعقوبة رادعة للسرقة، وفرض حقوقاً يجب أداؤها كالزكاة والصدقات، كما سنّ التشريعات التي تحفظ أموال القصّر والذين لا يحسنون التصرف في أموالهم فقال تعالى: (وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا *وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ)[12]، وحرّم حبس الأموال وأكلها بالباطل بالاحتكار والاكتناز كما قال

---

[12] سورة النساء : الآيات 5- 6

تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ)[13]، وبهذا حدد مصادر الحلال والحرام وطرق التعامل معهما فقال تعالى (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا)[14].

وعلى الجانب الآخر أوضحت السنة النبوية المطهرة ما جاء في القرآن الكريم وبيّنته، فهي حجة ضرورية في الدين واتباع ما جاء فيها واجب فقال تعالى: (يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنتُمْ

---

[13] سورة النساء الآية 29

[14] سورة البقرة الآية 275

تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا)[15]، ولهذا لمّا كره رسول الله صل الله عليه وآله وسلم الاحتكار بقوله: (بئس العبد المحتكر إن أرخص الله الأسعار حزن وإن أغلاها فرح)[16] ، و قوله صل الله عليه وآله وسلم : (من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والإفلاس)[17]، كان هذا منهجاً للمسلمين وحرّم الاحتكار وما تبعه.

---

[15] سورة النساء الآية 59

[16] رواه الطبراني

[17] ذكره ابن حبان في الثقات وابن ماجه بسند جيد متصل

وقد فسر الصحابة والتابعين أحاديث الرسول صل الله عليه وآله وسلم، واستنبط الفقهاء من بعدهم الأحكام منها، وأجمعوا على ما اتفق عليه المجتهدون من علماء الأمة، فتم الاتفاق على إنشاء المجامع الفقهية العالمية وهيئات لكبار العلماء لتبني الإجتهاد الجماعي صريحاً أو صمتاً والذي هو أقرب إلى الصواب من الحكم الصادر من الاجتهاد الفردي، وذلك للحفاظ على مقاصد الشريعة الإسلامية لتحقيق مصالح العباد، كما أوضحها العز بن عبد السلام في كتاب القواعد الكبرى إن الأحكام في الشريعة جاءت على خمس مراتب،هي المصالح: الواجبات

والمنـــدوبات والمباحـــات، والمفاســـد: المكروهات والمحرمات.

ومن جميع ما سبق يتضح أن النظام الاقتصادي الإسلامي يهدف إلى عمارة الأرض لتحقيق النمو الاقتصادي الأمثل وتخصيص الموارد وتخفيف حدة التفاوت في توزيع الثروة لتتوفر الحاجات الأساسية للمجتمع بجميع شرائحه المختلفة، وذلك من خلال الاستثمار للمدخرات وتنمية رأس المال بتعدد الأعمال الاستخراجية من الأرض والصناعية والخدمية، وحثّ بالتوازي على عدم إنتاج السلع المحرمة الضارة ولا

يُعطى عائداً إلا بقدر ارتباطه بالمخاطرة وبالاتفاق بين الأطراف المعنية، كل ذلك يؤدي إلى رفع الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية وحسن استعمالها.

إذاً فالركيزة الأساسية في الاقتصاد الإسلامي هي العقيدة، فليس هو نتاج أفكار مبعثرة ولا استنتاجات مؤرشفة، بل هو نظام ربّاني يعتمد على أن الأصل هو الإباحة إلا ما خصصه الدليل، كما يتصف بالمرونة في التطبيق والتطوير والواقعية فيلامس حاجات الناس ولا يكلفهم فوق طاقاتهم، كما أنه يهذّب النفس والروح من خلال التعاون والتكافل وبذل الأموال فتشتد

العاطفة الإنسانية، فيحافظ كل ذلك على توازن الفرد والمجتمع بين مطالب الروح والجسد.

عوامل الإنتاج في الإسلام

يرى الإسلام أن العمل عبادة، وهو أحد أهم عوامل الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي الذي ركّز بدرجة أساسية على الإنسان كونه مبدأ التنمية الشاملة ومنتهاها، كما أنه سبب للملكية، فقال تعالى : (وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)[18] ، وقال صل الله عليه وآله

[18] سورة التوبة : الآية 105

وسلم : (إن أشرف الكسب كسب الرجل من يده)[19].

وأما المال فهو على الجهة الأخرى الأداة المثلى لإدارة التنمية الاقتصادية، وهو كل ما يمكن امتلاكه والانتفاع به بالتجارة سواء كانت خارجية أو داخلية، بشرط التراضي وعدم الإكراه، ووجوب مراعاة العدالة في المبادلات التجارية دون إلحاق الضرر والأذى والظلم بالآخرين.

---

[19] رواه أحمد

دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي

يتحدد دور الدولة في التشريع الإسلامي بمنح الأفراد الحق في الاستثمار وممارسة التجارة وتسهيل الإجراءات الداخلية والدولية.

فمراقبة الاقتصاد والمعاملات المالية والتجارية وكشف الأخطاء والانتهاكات كالغش والخداع والربا والاحتكار كل ذلك من وظائف الدولة الاقتصادية، إضافة إلى إنشاء المشاريع والخدمات العامة وتوزيع

الثروة ووضع السياسات المالية داخلياً وخارجياً لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والضمان الاجتماعي، كما حرّص الإسلام على تطوير قدرات الإنسان ومهاراته لتسير بالتوازي مع التطور العالمي وترفع حياته من حد الكفاف إلى الكفاية والرفاهية.

وفي الحقيقة أن لفظ التنمية الاقتصادية لم يرد في صدر الكتابات الإسلامية، إلا أن المعنى قد استخدم كثيراً كالإنماء والتعمير والتمكين والإعداد للحياة الطيبة وبالتالي ينتقل المجتمع من حال إلى حال أفضل يرضاه الله سبحانه

وتعالى، وهكذا فقد ركز على ثلاثة مبادئ مهمة؛ يأتي في أولها حسن استخدام الموارد الطبيعية التي وهبها الله سبحانه وتعالى للإنسانية، ثم الالتزام بالأولويات لتوفير الضروريات، وربطها جميعاً لتعطينا المبدأ الثالث وهو التنمية المستدامة وتكوين ثروة لتحقيق طاعة الله ورسوله بالاستخلاف الصحيح للأرض.

القواعد الاقتصادية الإسلامية

ولما تعددت سبل الحياة وتطورت المعاملات الداخلية والخارجية، كان لزاماً حصر القواعد التي تجمع جميع الفروع الجزئية المشتتة تحت رابط واحد يسهل الرجوع إليها لمواجهة أي مستجدات، فهي– أي القواعد - حكم كلي ينطبق على جميع الجزئيات، مستند إلى دليل شرعي مصوغ صياغة تجريدية محكمة ومنطبق

على جزئياته على سبيل الإطراد أو الأغلبية.

فقاعدة الأمور بمقاصدها، واليقين لا يزول بالشك، والمشقة تجلب التيسير، ولاضرر ولا ضرار وغيرها، جميعها قواعد عامة تندرج خلالها القواعد الفرعية التي تتكامل لتصيغ منهجاً مترابطاً.

والأصل في المعاملات هو الإباحة و في العقود والشروط والصحة و براءة الذمة حتى يأتي الشرع بنص يدل على التحريم فيبطله أو ينهي عنه، كلها في

مجموعها تنظم معاملات تداول الأموال في التجارة والبيع والشراء.

ولو دققنا النظر في قاعدة (لا ضرر ولا ضرار) لوجدناها تتضمن الكثير من القواعد الفرعية التي قامت عليها أسس التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية، كأن يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام، والضرر الأشد يُزال بالضرر الأقل (أخف الضررين)، ومثلها قاعدة درء المفاسد أولى من جلب المصالح، فيدخل فيها منع التجارة بالخمر والخنزير والمحرمات مهما كانت أرباحها عظيمة.

إن التصـــرف علـــى الرعيـــة منـــوط بالمصـــلحة، والمفاضـــلة حســـب النفـــع لا حسب الهوى، إلا أنّ الولاية الخاصة أقوى مـــن الولايـــة العامـــة، فالقاضـــي لا يملـــك التصرف فـي الوقـف مـثلا مـع وجـود مـن يتولاه، ولا يملك التصرف بمـال اليتيم مـع وجود الوصـي عليـه. كذلك فإن الإضطرار لا يُبطل حق الغير ولكنه يرفع المؤاخذة ولا يرفـع الضـمان، ومنـه الميسـور لا يسـقط بالمعسور، فمن عجز عن سداد دينـه كلـه سدد ما يقدر عليـه، ولـو عجز عن سداده دفعة واحدة أدّاه مقسّطاً.

ومن القواعد الهامة أيضاً؛ الأجر والضمان لا يجتمعان، و الغُرم بالغُنم، فالفوز بالشيء والربح في مقابل تحمّل ضرره، والنعمة بقدر النقمة تخصصها وتقدّر القدر المستحق بالقسمة حسب الحصص.

خاتمة

العالم الى اين ؟

إن النظـام الاقتصـادي العـالمي لازال يعـاني وإلـى الآن مـن تـأثير الأزمـة الماليـة العالمية منذ عام 2008م، رغم كل الجهود المبذولـة مـن قبـل الحكومـات والمصـارف المركزية حول العالم لتفادي الأضرار التـي سببتها، إلا أن توسع الحكومات في الإنفاق بهـدف انعـاش الاقتصـاد أدّى إلـى تـراكم

الديون العالمية بشكل عام إلى مستويات قياسية.

ففي تقرير لمنظمة "الاونكتاد" بلغ إجمالي الدين العالمي عام 2015م حوالي 200 تريليون دولار إلى جانب إنخفاض معدلات النمو الاقتصادي واستمرار حالة الركود الاقتصادي رغم محاولات الانعاش تلك..!

وفي ظل الاضطرابات التي يشهدها العالم حالياً من صراعات سياسية بمنطقة الشرق الأوسط وغيرها من بلدان العالم، والإنخفاض الكبير في أسعار البترول وتأثر ميزانيات الدول المصدرة للنفط بذلك

الانخفاض، إضافة إلى حرب العملات التي يشهدها العالم بين مجموعة "البريكس" – البرازيل و روسيا و الهند و الصين و جنوب افريقيا- و دول اليورو و الولايات المتحدة، كل تلك العوامل سوف تساهم بشكل كبير في أزمة اقتصادية ومالية عالمية عاصفة لن تُفلح معها محاولات الإنقاذ الحكومية بسبب تراكم الديون، وتأثر ميزانيات الدول المانحة وعجزها لمواجهة الأزمة نتيجة لضعف التبادل التجاري العالمي وتهاوي أسعار النفظ.

والسبيل الوحيد لحل تلك الأزمات هو العودة إلى الاقتصاد الإسلامي والاحتفاظ

بالأصول التي تحافظ على قيمتها المادية؛ أي بالعودة إلى التصنيع والزراعة وربط عملات الدول بأرصدة من المعدن الذهبي النفيس للحفاظ على استقرار الصرف وتحجيم معدلات التضخم وزيادة الدخل.

ومن المعلوم الدول المتقدمة التي يسيطر عليها اللوبي اليهودي والصهيونية العالمية ترفض وبشكل قاطع العودة إلى ذلك النظام المتوازن بل وترغب بسيادة العالم اقتصادياً وسياسياً بعد انهاكه مالياً وعسكرياً، رغم أن العالم يمتلك كميات كبيرة من الذهب تكفي لاستقرار النظام، وهو السبيل الوحيد لاصلاح قطاع البنوك

والأنشطة المالية غير المصرفية والعمل بقواعد الاقتصاد الإسلامي وأدواته المالية مثل المرابحة والإجارة وغيرها، والتي تتيح تمويل بتكلفة منخفضة يسمح بربحية المستثمر والبنك دون ضرر أو ربا، ويتيح تنمية حقيقة للدول مع توفير فرص عمل للقضاء على البطالة والفقر.

ويحتاج العالم أيضاً إلى عدالة حقيقية في توزيع الثروات، بعد محاربة الفساد وعودة حقوق الشعوب المنهوبة في كل البقاع، وإعادة توزيع الثروة والدخول واستخدام الضرائب لفرض تلك العدالة، بحيث تكون متدرجة، وفرض أعلى ضريبة

للشريحة العليا من الدخول بما يوفّر للدولة حصيلة تستخدم في تنفيذ مشروعات بنية تحتية قوية من صحة وتعليم وتنمية اقتصادية وغيرها، كما أنه لابد من فرض حدود قصوى لهامش ربح المستثمرين لمنع الاحتكار والتفاوت الواضح في الثروات نتيجة الفجوة الكبيرة بين تكلفة الإنتاج والإيرادات، وهو ما يهدف إلى توفير السلع والخدمات بأسعار مناسبة، وتوفير قوة شرائية للمواطن لتوفير احتياجاته المختلفة.

ولذا لابد من دور تنظيمي وتشريعي للدولة في قوانين الضرائب والدخل

والقيمة المضافة والمبيعات، وأيضاً مشروعات التنمية الاقتصادية والمجتمعية وحماية حقوق العمّال، ولابد للدولة أن تقوم بواجبها التوجيهي التنظيمي لمحاربة الفساد المالي والإداري بكافة أشكاله، وحماية الملكية الفردية وصيانة أموال الناس، وربط السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي وبأرصدة الذهب للقضاء على مشكلات التضخم وحرب العملات بين الدول وتراكم الديون وعجز الميزانيات.

المراجع

1. محمد لخضر بن حسين، الأزمات الاقتصادية، فعلها و وظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة و البلدان النامية، ترجمة أحمين شفير، الجزائر ، المعهد الوطني للثقافة العمالية وبحوث العمل، 1995.
2. مروان عطون، الأسواق النقدية و المالية (البورصات و مشكلاتها في عالم النقد والمال) ، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
3. منير ابرهيم هندي،الأوراق المالية و أسواق رأس المال، توزيع منشأة المعارف الإسكندرية، مصر 1997.
4. فريد النجار، البورصات و الهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 1998 – 1999.

5. د. رفيق يونس المصري: فقه المعاملات المالية – دار القلم – الطبعة الأولى – (2005)
6. د. محمد رواس قلعة جي: مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية – دار النفائس – الطبعة الخامسة – بيروت (2005)
7. د. محمد رامز العزيزي: مبادئ النظام الاقتصادي في الإسلام ومميزاته – دار جهينة للنشر –عمّان - (2003)
8. د. محمد صالح عبد القادر: نظريات التمويل الإسلامي – دار الفرقان – الطبعة الأولى – عمّان - (1997)
9. د. محمد عثمان شبير: المعاملات المالية المعاصرة – دار النفائس – الطبعة الرابعة – (2001)

تابعونا

E-mail : drosamadewedar@gmail.com

∞ *https://www.facebook.com/داسامه-دويدار-862067780518545/*

∞ *https://plus.google.com/u/1/100437996800220606685*

∞ *https://www.youtube.com/channel/UCA27dnClzmjn7YJv0y1O1FA*

∞ *https://twitter.com/drosamadewedar*

∞ *https://www.flickr.com/photos/139967819@N03/*

∞ *https://www.pinterest.com/drosamadewedar/*

∞ *https://www.tumblr.com/blog/drosamadewedar*

النُّظم الإقتصادية .. دراسةٌ تحليلية

تخبَّط العالم بينَ النُّظم الإقتصادية المختلفة
بمميزاتِها وعيوبِها، وظلَّت تُعاني منها
الشعوبُ جميعها منذُ ذلك الحين،
فما بين النِّظام الرأسمالي والنِّظام الإشتراكي
فجوَات عديدة ونُظم مختلطة ،
لم يحِل عقدها ويسدِ ثغراتها
إلا النظام الإقتصادي الإسلامي

drosamadewedar@gmail.com

الشعري للطباعة والنشر